وينجم عن البدء في عملية التصنيع هذه ارتفاع في مستويات الدخل من جهة، وتكوين الطلب على السلع الوسيطة لسدّ احتياجات الصناعة الاستهلاكية من مستلزمات الانتاج من جهة أخرى، ممّا ينعكس بدوره في استثمارات اضافية في الصناعات المتوسطة. ويتمّ توفير الطلب على السلع الثقيلة وتوجيه الاستثمارات اليها في الاتجاه عينه.

استراتيجية السلع التصديرية: تعني هذه الاستراتيجية منح الاولوية للصناعات المنتجة للسلع التصديرية. وقد جذب الاهتمام الى هذه الاستراتيجية تجربتها الناجحة في بعض الدول النامية، والتي بيّنت ان التنمية السباقة للفروع التصديرية تتيح، ليس فقط تأمين ارتفاع في النمو الاقتصادي، بل أيضاً زيادة فعالية الانتاج الاجمالي. وكما جاء في احدى وثائق «اليونيدو» ان تاريخ البلدان المتطوّرة، وبعض البلدان النامية، يشهد بأنه يمكن للتصدير ان يغدو عنصراً ديناميكياً من عناصر نمو الانتاج، وحافزاً لتطوير الروابط داخل الصناعة، ولتطوير العمالة أيضاً.

ازداد التوجه نحو استراتيجية السلع التصديرية في خلال النصف الثاني من الستينات وأوائل السبعينات. وتطوّرت ركائزها النظرية في خلال حملة الانتقال من استراتيجية احلال الواردات ونتائجها المخيبة للآمال. ويعود التوجه الى هذه الاستراتيجية الى أسباب عدة، منها:

- ان الصناعات التي نشأت ابّان تطبيق التصنيع لاحلال الاستيراد أدّت الى اقامة صناعات ما لبثت ان بدأت في البحث عن الاسواق الخارجية لهذا الغرض.
- تغيّر موقف الاحتكارات الاجنبية التي بدأت تعمل على نقل الصناعات، التي تتطلب نفقات كبيرة لتمويل الطاقة والمواد الاولية والعمل وصيانة البيئة، الى البلدان النامية.
- سعت الدول النامية للقضاء على التخلف وضعف التصنيع بزيادة الاستيراد، الأمر الذي دفعها الى زيادة صادراتها من أجل تمويل الواردات.

ومن أهم مبررات استخدام هذه الاستراتيجية ان التصنيع للتصدير يجب ان يقدم منتجات عالية الجودة وذات قدرة تنافسية في السوق العالمي، وهذا على عكس ما تمخض عن استراتيجية احلال الواردات من منتجات قليلة الجودة وعالية التكاليف تحت شعار الحماية الجمركية التي وفّرتها حكومات الدول النامية.

كما ان استراتيجية التصنيع للتصدير تحقق وفورات الحجم الكبير، وتسمح بزيادة التركيز والتخصص نتيجة اتساع السوق العالمي، وبالتالي تحقيق وفورات داخلية وخارجية، وزيادة موارد الدولة من العملات الاجنبية، وتحسين وضع ميزان المدفوعات.

وتؤكد تقارير البنك الدولي للانشاء والتعمير ان من أسباب التحول نحو التصنيع للتصدير هبوط أسعار المواد الخام الناجمة عن انخفاض مرونة الطلب الداخلية على المواد الاولية، خصوصاً بعد ظهور البدائل الاصطناعية للموارد الطبيعية، وتقليص حجم المواد الخام اللازمة للانتاج الصناعي في ضوء التطوّرات التكنولوجية.

لم تكن نتائج تطبيق هذه الاستراتيجية أوفر حظاً من سابقتها، فقد اصطدمت بالحاجز الحمائي الذي توفّره الدول المتقدّمة لأسواقها وبالسيطرة الكثيفة التي تحتلها الاحتكارات الدولية على الاسواق العالمية. ولم تحقق حركة الاحتجاج الواسعة نجاحات ملموسة بعد، وهي التي كانت ساهمت فيها معظم الدول النامية لاقامة نظام اقتصادي عالمي جديد يحقق شروطاً أفضل لمبادلاتها في السوق